رقم الوثيقة: MDE 14/083/2003
بيان صحفي رقم: 087
10 أبريل/نيسان 2003

العراق: التقرير الموجز اليومي لمنظمة العفو الدولية- 10 أبريل/نيسان 2003

يجب استعادة القانون والنظام لحماية حياة المدنيين

مع تواصل النهب والفوضى على نطاق واسع في أنحاء عديدة من العراق، بما فيها بغداد، تذكّر منظمة العفو الدولية قوات التحالف، بصفتها قوات احتلال، بمسؤولياتها المحددة بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
وقالت منظمة العفو إنه "ينبغي عليها كقوات سلطة محتلة أن تتخذ على نحو عاجل تدابير لفرض القانون والنظام في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وعلى وجه التحديد عن طريق منع أعمال السلب والتدمير والعنف ضد الأشخاص".

لقد تم تحذير سلطات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، على الترتيب، في وقت سابق على اندلاع النـزاع، بما في ذلك من جانب منظمة العفو الدولية، بأن ثمة مخاطرة جسيمة بأن يؤدي سقوط النظام العراقي إلى مثل هذه الفوضى وهذه الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان، بما فيها أعمال القتل الانتقامية.

إن خطر أعمال القتل الانتقامية قد تحول اليوم إلى حقيقة واقعة بوفاة الزعيم الشيعي عبد المجيد الخوئي ومساعده حيدر كاليدار، اللذين قتلا على أيدي مجموعة من الغوغاء في مسجد بالنجف.
"ويتعين على قوات التحالف أن تتحمل مسؤولياتها وأن تفعل كل ما في وسعها لحماية حقوق جميع الأشخاص في العراق".

الحاجات الطبية
الأوضاع الصحية في العراق حرجة جداً، حيث تقف العديد من المستشفيات، لا سيما في بغداد، عاجزة عن معالجة العدد الكبير جداً من الإصابات. فقد أصبح الحصول على الرعاية الصحية والعلاجات أمراً في غاية الصعوبة مع نفاد المخزون منها. وهناك نقص حاد في الأدوية الضرورية من قبيل المسكنات والمضادات الحيوية ومواد التخدير.

وأضافت منظمة العفو الدولية قائلة: "إن قوات التحالف ملزمة أيضاً بضمان توفير الغذاء والمواد الطبية للسكان في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. ومطلوب منهم أيضاً الحفاظ على المؤسسات والخدمات الطبية والمستشفيات، والمحافظة على الصحة العامة ونظافة البيئة".